

جودة الإدارة السياسية:

بين اعتمادية الإدارة الإلكترونية – ونوعية الحكم الرشيد

Quality of the political administration between the reliability of the electronic administration - and the quality of wise governance

م.د. حازم حمد موسى الجنابي

رئيس قسم القانون / كلية القلم الجامعة

المقدمة

عدت الجودة السياسية من أهم متطلبات الشعوب، وهذا لا يتحقق مع شيوع ظاهرتي الفساد وسوء الحكم المنتجة لانعدام الفعالية في تسيير الموارد واستنزاف الطاقات والمقدرات البشرية، وتراجع الأداء الحكومي يعتبر من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام، ومواجهتهما تستدعي تضافر الجهود للحد منهما وتحقيق رضا الشعب، ويتحقق ذلك من خلال مقارنة الحكم الرشيد المعبرة عن العقلانية في التسيير، عبر آليات ومعايير الشفافية والمساءلة، وتطبيق الإدارة الإلكترونية.

دون شك، أن مصطلحا الحكم الرشيد والإدارة الإلكترونية أستخدموا استخداماً واسعاً في النظام الدولي، كإطر فعالة لمعالجة التحديات التي تواجه

الشعب، في ظل عجز مختلف أساليب الحكم ، وفشل البيروقراطيين في إدارة شؤون الدولة وتحقيق رضا المواطن.

❖ **اهمية البحث:** انطلقت أهمية البحث من دور الحكومة الإلكترونية التي يثبت أركانها الحكم الرشيد لمكافحة الفساد، اذ يندرج موضوع البحث ضمن المواضيع الجديدة والمبتكرة، والتي تمثل إسهاماً علمياً ومعرفياً يثري المكاتب ويرثي التجارب المؤسساتية.

❖ **هدف البحث:** إثراء لهذا الحقل من الدراسة في إطار الوظائف والأدوار الرقمية التي ينشد الحكم الرشيد تحقيقها، لتتناسب وطبيعة التطور الإلكتروني الذي يشهده النظام الدولي، على اعتبار أن الحكم الرشيد، كآليات وأبعاد ونمط محسن للحكم والتسيير، يعتبر المدخل الطبيعي والأساسي لنجاح أية إدارة سياسية تهدف لمكافحة الفساد، وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي، وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة بكل أبعادها، لإيجاد الأمن الإنساني للمواطن.

❖ **إشكالية البحث:** يعتبر الحكم الرشيد، والإدارة الإلكترونية من بين أكثر المواضيع إثارة للجدل، لتنبثق من ذلك إشكالية أساس هي: هل الإدارة الإلكترونية أساس الحكم الرشيد؟ أم الحكم الرشيد أساس الإدارة الإلكترونية؟ وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها: ما الإدارة الإلكترونية؟ وماهي الأسس التي تقوم عليها؟ وما الحكم الرشيد؟ وماهي الأسس التي يقوم عليها؟ وما علاقتهما بالفساد الإداري؟ ماهي أسباب الفساد؟ ما هو حجم الدور المعطى للمؤسسات الدولية في إطار الحكم العالمي، لإقرار معايير الرشادة العالمية؟ ما هي آليات العمل والأدوات

المنهجية المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية في تقييم جودة الحكم ،
ومكافحة الفساد؟

❖ **فرضية البحث** : تستند الدراسة على فرضية أساس مفادها : " كلما طبقت الإدارة الالكترونية قلّ الفساد الإداري وتحقق الحكم الرشيد" وسأحاول إثباتها أو تفنيدها في البحث.

❖ **منهجية الدراسة**: تفرض معالجة الموضوع إعتقاد مجموعة من المناهج الأقدم على تفسير الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، وفي هذا الإطار وقع اختيار الباحث على المناهج التالية:

أ- المنهج التاريخي: يتيح توظيف المنهج التاريخي للباحث إيجاد إطار يسمح بتوصيف الظواهر الماضية والوقوف على الظروف التاريخية المصاحبة لنشأتها، والتطورات التي لحقتها.

ب- المنهج الوصفي: يسمح المنهج الوصفي بجمع المعطيات والحقائق العلمية، بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية.

ج- المنهج المقارن: تعد المقارنة بالنسبة للعلوم السياسية، ركيزة أساسية في البحث العلمي، ذلك أن العقل الإنساني لا يمكن أن يعمل إلا من خلال القيام بعمليات مقارنة.

هيكلية البحث : يتكون البحث من: مقدمة تضمنت التعريف بأسس البحث وجاء المبحث الأول بعنوان: الإدارة الالكترونية والحد من الفساد الإداري، وينقسم إلى مطلبين: الأول: الإدارة الالكترونية: الماهية والمبادئ الأساسية، الثاني: الفساد الإداري: الماهية والنوعية، وجاء المبحث الثاني بعنوان: الحوكمة الرشيدة: الماهية والمقاييس الأساسية، لينقسم هو الآخر الى مطلبين: الأول: ماهية الحوكمة، الثاني: المقاييس الأساسية للحوكمة، وتناغماً مع ما

مضى حملَ المبحث الثالث عنوان: آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية والحكم الرشيد، لينقسم كذلك إلى مطلبين: الأول: اختص بآليات الإدارة الإلكترونية، والثاني: دار حول آليات الحكم الرشيد، وفي الختام توصلت الى جملة من النتائج.

المبحث الاول

الإدارة الالكترونية والحد من الفساد الإداري

قاد التغيير المتسارع للمعطيات العلمية والمعرفية بفعل التقنية المعلوماتية وانتشار الشبكة العنكبوتية في ظل الثورة الرقمية إلى بروز تأثيرات متعددة على طبيعة وشكل الأداء السياسي، الذي أفضى إلى تحجيم الشكل التقليدي والذي تميز بهيمنة البيروقراطيين على الإدارة المؤسساتية، والمضي نحو التأسيس لنموذج إلكتروني قائم على مرتكز معرفي، ليرتقي بالخدمات المقدمة إلى الإدارة المؤسساتية. (١)

بذلك أصبح الانتقال إلى الإدارة الالكترونية يمثل خياراً وضرورة في الوقت ذاته، لي طرح كبديل للأشكال التقليدية القائمة، خاصة المؤسسات الخدمية التي على علاقة مستمرة مع المواطن، وهو الذي سيظفي نوع من المرونة على الاجراءات الإدارية والتنظيمية باستخدام نظم المعلومات الإلكترونية، كونها تبسط عملية إنجاز المعاملات وتحقق المشاركة والتحاور لإعداد السياسات وتحديد الأولويات ورسم الاستراتيجيات للإدارة المؤسساتية، بما يضع حد للتعطيم والغموض الإداري، ويظفي قدراً من الشفافية على تلك المهام، كخطوة هامة في تفعيل سلطة القانون (المساواة، والمحاسبة، والرقابة الدورية)، كأسس محورية للحد من الفساد الإداري داخل أجهزة الإدارة المؤسساتية وهذا يحقق جودة للإدارة السياسية. (٢)

١- ايمان عبد المحسن، الحكومة الالكترونية مدخل متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٣.

٢- عبد الفتاح حجازي، الحوكمة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٠.

المطلب الاول

الإدارة الالكترونية: الماهية والمبادئ الأساسية

أولاً : ماهية الإدارة الالكترونية: من المعروف أن تعريفات الإدارة الالكترونية كثرت واختلفت وتخالفت في مضامينها، ولعلّ مردّ ذلك إلى الاختلاف والخلاف الذي وقع بين العلماء وهم يصفون الإدارة في زمن التغيير الرقمي، إذ سجّل الاختلاف عدم الإتفاق حول تعريف شامل لكل مفاهيمها أمام وجود مجموعة كبيرة من المرادفات، واتسعت هوة الإشكالات أمام مدلول الإدارة الالكترونية، ولهذا سأعرض مجموعة من التعريفات، منها: عُرِّفت الإدارة الالكترونية بأنها: قدرة الأجهزة الإدارية المؤسساتية على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين من جهة أخرى، بسرعة عالية وتكلفة منخفضة، عبر شبكات المعلومات الدولية التي تضمن سرية وأمن المعلومات المتناقلة^(١)، ويصفها آخرون بأنها: عملية مكننة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على تقنيات المعلومات تلبية لحاجات عميل المؤسسة (المواطن)^(٢).

وذهب فريق ثالث ذو صفة مؤسساتية دولية ليربط تعريف الإدارة الالكترونية بمكافحة الفساد الإداري، إذ عرف البنك الدولي الإدارة الالكترونية بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع

^١ - عصام عبد الفتاح مطر ، الحكومة الالكترونية النظرية والتطبيق ، دار الجامع الجديدة، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص٢٦.

^٢ - علاء عبد الرزاق محمد السالمي، و حسين عبد الرزاق محمد السالمي، شبكات الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع ،٢٠٠٥، ص ٢٣٥.

الأعمال، من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم كل الأنظمة الإجرائية للإدارة المؤسساتية ويقضي على الفساد^(١).

وبذلك بانّت الفائدة المرجوة من وراء الإدارة الالكترونية حيث تتمثل بالأساس في إدخال المعلوماتية في أعمال الإدارة المؤسساتية لرفع كفاءة وجودة الأداء الإداري، وزيادة فاعليتها وسرعتها لخدمة المواطن وضمان تفاعله مع المؤسسات الخدمية بشكل عام والمواطنين على وجه الخصوص، مع ترسيخ مفاهيم الشفافية وإرساء مبادئ مكافحة الفساد والتعقيدات البيروقراطية، مع الانتقال بتكنولوجيا المعلومات من مجرد وسيلة تحقيق جودة الإدارة السياسية إلى غاية محفزة لتنمية مقدرات المواطن^(٢).

ثانياً: مبادئ الحكومة الالكترونية: يعتمد تطبيق الإدارة الالكترونية

على جملة من المبادئ نعرضها كما يأتي:-

١- التركيز على العائد المستفيد للمواطن لا العائد المستفيد للإدارة

المؤسساتية: تركز الإدارة الالكترونية على مهمة التفكير بكيفية التنظيم الإداري من منظور المواطن والمستفيد العائد له والخدمات التي يمكن أن تقدمها له، وهنا تركز الإدارة المؤسساتية على احتياجات ومطالب المواطن قبل كل شيء، ثم تعمل باتجاه تصميم نظم تساعد على تلبية هذه الاحتياجات.

^١ - امير فرح يوسف ،الحوكمة ومكافحة الفساد ، مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ،٢٠١١، ص٢٩١.

^٢ - عبد الفتاح بيومي مجازي ، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح ، دار الفكر العربي ،القاهرة،٢٠٠٨،ص ٢٥.

٢- اعادة هندسة الاداء الاستراتيجي لادارة المؤسساتية وليس حوسبتها

: يفترض أن تكون الادارة الالكترونية جزء من مشروع إعادة هندسة عمليات الادارة المؤسساتية من جديد، وإعادة التفكير بصورة جذرية في أدوار ووظائف الادارات والمؤسسات التابعة لادارة العليا في الدولة عن طريق رسم استراتيجية ادائية شاملة رقمية.

٣- التركيز على النتائج المستنبطة من الادارة الالكترونية على أرض

الواقع : من المفترض أن تحقق الادارة الالكترونية للمواطن النتائج التي تخفف العبء عنه من حيث الجهد والمال والوقت.

٤- بساطة الاستخدام وشمولية الاستعمال: وهو أن تكون تقنيات الادارة

الالكترونية متاحة للجميع، في كل الأماكن وفي جميع الأوقات لإدامة الاتصال والتواصل والتحاور بين الجمهور والإدارات المؤسساتية بسهولة لإتمام الاجراءات بسلامة وبساطة.

٥- التمييز بين شفافية المعلومات وخصوصية المواطن: ينبغي احترام

حقوق الانسان و خصوصيتها عند التوجه نحو بيئة الادارة الالكترونية المفتوحة المتاحة والمنكشفة استراتيجياً، لتبادل ونشر وتوزيع المعلومات، ويمكن الموازنة من خلال إصدار حزمة من التشريعات والقوانين واللوائح والتعليمات والضوابط المنظمة لعمل الادارة الالكترونية.

انطلاقاً من ما مضى وإضافة له، فإن المراد من الادارة الالكترونية هو

تبسيط إجراءات الادارة المؤسساتية وتحقيق الجودة السياسية، والتضييق على النظام البيروقراطي (محتكري الادارة التقليدية)، من خلال إيصال الخدمات للمواطنين بشكل مباشر سريع وعادل دون وسيط ما يضمن النزاهة والشفافية والمساءلة القانونية، إذ عدت الادارة الالكترونية من متطلبات الحكومة الرشيدة، وآلية ناجحة للحد من الفساد الاداري المتجذر في الاجهزة

البيروقراطية المؤسساتية، ويضع قيماً لتجاوزات أجهزة الخدمة العامة، كون القائمين على الإدارة التقليدية معرقلون للإصلاح ومجسدون لصورة معقدة للفساد المفسد لكل تغيير^(١).

المطلب الثاني

الفساد الإداري: الماهية والنوعية

ونحن نتحدث عن الإدارة الإلكترونية لا بدّ من بيان موجبات تبنيها، ومن بين أهم تلك الموجبات: الحد من الفساد الإداري داخل المؤسسات بمختلف عناوينها لا سيما الخدمية منها، وقدرتها على التأثير بشكل إيجابي على أنماط الخدمة العامة، وتلبية الحاجة ومتطلبات المواطن دون تكلفة مالية ومشقة نفسية وهدر للوقت، لكن هذا الأمر يتطلب عرض الفساد الإداري وصوره وسبب التعارض بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية^(٢).

١. ماهية الفساد الإداري: الفساد لغة: مشتق من الفعل فَسَدَ، يَفْسُدُ، فَسَادًا، والمفسدة ضد المصلحة، فالفساد لغة يعني الباطل، كما يراد به أخذ المال ظلماً^(٣)، والتحول من الصالح إلى السيئ ويحتمل معاني أخرى

^١ - جون د. سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، واداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص ٩.

^٢ - أبو مغايز، يحي محمد، الحوكمة الإلكترونية: ثورة على العمل الإداري التقليدي، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ص ٢٤.

^٣ - ابن منظور، لسان العرب، موسوعة اللغة العربية، الموقع الإلكتروني:

مثل: عدم النزاهة dishonest ، الأذى، wicked، سوء bad ، الرشوة .
venality^(١)

أما الفساد اصطلاحاً: يُعبر الفساد الاداري عن استخدام المنصب العام أو الوظيفة العامة بطريقة غير رشيدة وفسادة في العقود المؤسساتية والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات، ويكون إما بسبب انخفاض الأجور وعدم كفايتها لسد حاجات الموظف الذي يندفع إلى الرشوة لسد النقص في الاجر، أو لكثرة القوانين والاجراءات واحتكار القرارات والصلاحيه المطلقة والروتين الاداري وعدم وجود رقابة أو محاسبة تدفع بالموظف الى تعقيد المعاملات بقصد الحصول على المال بصورة غير مشروعة^(٢)، ويوصف كذلك بأنه: سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة^(٣)، كما يصفه البنك الدولي على أنه: استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الشخصية^(٤)، وهذا يقترب من تعريف صندوق النقد الدولي الذي وصف الفساد على أنه: علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة

^١ - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد و الإصلاح . منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ، ٢٠٠٣ ص ٢٨ .

^٢ - قاسم حسن صالح ، دوافع السلوك المنحرف للشخصية غير النزيهة ، جريدة النهار، بغداد ، عدد ٣٤ اشباط، ٢٠١٢ ، ص ٣٢ .

^٣ - صاموئيل هانتنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة:سمية فلو، منشورات دار الساقى، بيروت، ١٩٩٣، ص ٦ .

^٤ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الحد من الفساد والتفرقات التحكيمية للدولة، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٧ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر،، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١١٢ .

ذات علاقة من الأفراد^(١)، وعرفته منظمة الشفافية الدولية (TI) : " سوء استعمال السلطة من أجل تحصيل ربح أو منفعة خاصة، الأمر الذي يؤثر على اقتصاديات البلدان النامية من حيث تعميق مستويات الفقر المتوافقة مع قصور في الأداء^(٢)، وجاء تعريف أشمل هو لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : " إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أم الابتزاز أم استغلال النفوذ أم المحسوبية أم الغش أم تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أم عن طريق الاختلاس^(٣)."

والأخطر من كل فساد، هو فساد الإدارة السياسية الذي يوصف بأنه: إساءة استخدام السلطة العامة، من جانب موظفي الإدارة العامة والمسؤولين الحكوميين لأهداف غير مشروعة، بطريقة سرية لتحقيق مكاسب شخصية، ويُعد الفساد السياسي مرادفاً للقوة التعسفية التي يطلق عليها مصطلح " Abuse of power " أي إساءة استخدام السلطة من خلال ممارسة الوظيفة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية، إلا أن الغرض من ممارسة السلطة ليس تحقيق المصلحة العامة كما تنص

^١ - IMF, Corruption Around the World, IMF Working Paper, Washington, ١٩٩٨, p ٠٨.

^٢ -Transparency International, Greater access to official information and containing conflicts of interest, "key to containing corruption". TI working paper, Berlin/London, ٠٣ December ١٩٩٨, p١٠.

^٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة

الحكم، مكتب السياسات

الإنمائية، ١٩٩٨.

عليها القوانين الرسمية، بل خدمة المصلحة الخاصة"^(١)، فيما يعتبره "آخرون" بأنه الوسيلة التي من خلالها يقاس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة وبالتالي درجة التنمية السياسية^(٢).

تتمثل صور هذا النمط في: فساد المسؤولين الكبار فساد القمة "Top-corruption" حيث يحدث على أعلى مستويات في الحكومة، ويشمل برامج ومشروعات حكومية رئيسية، إذ يدمر كبار المسؤولين الفاسدين خيارات القطاع العام، مقابل الحصول على أجور كبيرة لهم، من خلال المبالغ التي تدفعها كبرى الشركات الخاصة. وتختلف درجات الفساد الإداري من مؤسسة لأخرى حسب قوة القوانين والتعليمات والضوابط الإدارية، ونوعية الإدارة والقيم الأخلاقية والنظم الاجتماعية السائدة^(٣)، وبعد الفساد الإداري بأنواعه كبيراً كان أم صغيراً^(٤) مشكلة يترتب عليها نتائج وخيمة إذا ما تجاوز معايير الحوكمة^(٥)، فالفساد يعوق معدلات النمو الاقتصادية ويضعف الثقة في المؤسسات العامة، ويهز مكانة الإدارة السياسية في الدولة، لا بل يطيح بالانظمة والدول، لذلك فإن الجهود المبذولة من قبل الإدارات السياسية بمختلف عناوينها لاستئصال الفساد الإداري تؤكد على ضرورة تحجيم الاجراءات

^١ - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

^٢ - صاموئيل هانتنغتون، مرجع سبق ذكره ، ص ٧.

^٣ - محمود عبد الفضيل، الفساد والحكم في البلاد العربية، ندوة فكرية، مرمر دراسات الوحدة العربية، بيروت، بالتعاون مع المعهد السويدي، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٧٩.

^٤ - محمود عبد الفضيل، "الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، عدد ٢٤٣ مارس، ١٩٩٩، ص ٥ .

^٥ - عادل رزق، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والماليمنشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٥.

البيروقراطية بالأخص في منح تراخيص العمل وجباية الضرائب وجعل الاجراءات الادارية معلنة واضحة سهلة، والحد من صلاحيات موظفي الدولة التي تسمح بالمنح والمنع لصالح أهمية استيفاء شروط منح تلك التراخيص والوثائق على أن تكون شروطاً ميسرة وبمبسطة الى أقصى حد ممكن^(١)، بالإضافة إلى إصلاح الجهاز الاداري وتحقيق الانضباط بالاجهزة المؤسساتية من قبل الادارة السياسية، والقضاء على الروتين في المصالح الادارية المؤسساتية التي لها صلة مباشرة بالمواطنين والاهتمام بفحص شكاواهم وتيسير حصولهم على مطالبهم المشروعة في أوقات محددة ومعلنة في كل مصلحة سيحقق ذلك الحد من الفساد الاداري^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن الفساد الاداري من حيث الحجم يصنف إلى نوعين كبير وصغير^(٣)، حيث يتعلق الاول: بما يقع من كبار الموظفين ويتضمن هدراً وضياًعاً لمبالغ مالية ضخمة مرتبطة بالصفقات الكبرى مثل مقاولات الاستثمار وصفقات السلاح الخ، في حين يشير النوع الثاني من الفساد: إلى ما يقع من صغار الموظفين الذين يتعاملون مع الجمهور بصفة يومية، مثل إعطاء هدية للحصول على رخصة قيادة، أو وضع اليد على المال العام للحصول على وظائف للأبناء والاقارب،

^١ - عماد صلاح عبد الرزاق ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق،٢٠٠٣،ص٢٤٩.

^٢ - عيد فالح العدواني ، الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المؤسسي للجهاز الاداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت ،مجلة النهضة،عدد٤،اكتوبر،٢٠٠٩،ص٣٦.

^٣ - فاضل حمد سلمان ،اسباب الفساد الاداري ،وزارة المالية،مركز التدريب المالي والمحاسبي،بغداد،ايار،٢٠٠٥،ص٩.

إضافة الى السرقة والرشوة في السوق السوداء، والتزوير وإفشاء أسرار عامة، وعدم الأمانة، والمحسوبية^(١).

٢. الفساد الإداري ومؤسسات الخدمة العامة : تعاني مؤسسات الخدمة العمومية وتجابه عديداً من المشاكل المرتبطة بمختلف نشاطاتها وهي تؤدي وظيفة مخرجات الخدمة المقدمة للموطن، ولعل هذه التحديات أثرت بشكل اساسي في صياغة مفهوم الخدمة العمومية الرشيدة والنزاهة، ووجدت سمات البيروقراطية الشديدة والاضطرابات الادارية كمحصلة لغياب مرونة الادارة في مؤسسات الخدمة العامة.

^١ - سوزان روز أكرمان ، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح .تر: فؤاد سروجي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ ، ص٣٤.

جدول مؤشرات الفساد على المستوى العالمي خلال الفترة وموقع العراق فيها ٢٠١٢
- ٢٠٠٣

| ت | السنوات | عدد الدول المشتركة | تسلسل العراق | علامة مؤشر الفساد الحائز عليه العراق |
|----|---------|-----------------------|-----------------|---|
| ١ | ٢٠٠٣ | ١٣٠ | ١١٣ | ٢.٢ |
| ٢ | ٢٠٠٤ | ١٤٦ | ١٢٩ | ٢.١ |
| ٣ | | ١٩٤ | ١٧٠ | ٢.٢ |
| ٤ | ٢٠٠٥ | ١٦٣ | ١٦٠ | ١.٩ |
| ٥ | | ١٨٠ | ١٧٨ | ١.٥ |
| ٦ | ٢٠٠٦ | ١٨٠ | ١٧٨ | ١.٣ |
| ٧ | | ١٨٠ | ١٧٦ | ١.٥ |
| ٨ | ٢٠٠٧ | ١٨٣ | ١٧٥ | ١.٥ |
| ٩ | ٢٠٠٨ | ١٨٣ | ١٧٥ | ١.٨ |
| ١٠ | ٢٠٠٩ | ١٧٦ | ١٦٩ | ١.٨ |
| | ٢٠١٠ | | | |
| | ٢٠١١ | | | |
| | ٢٠١٢ | | | |

Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI)

منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن يقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر بلدان العالم فساداً، ومتوقع أن يبقى لفترة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للادارة السياسية القائمة، إذ لم يشهد العراق حتى في زمن الديكتاتورية قبل ٢٠٠٣/٤/٩ استئثار الفساد السياسي بهذا الحجم، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، مما يهدد استقرار النظام السياسي، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة التنمية، يهدد وجود الانسان العراقي.

ولتوضيح وبيان كيف أدى الفساد الاداري الى التأثير على مؤسسات الادارة السياسية يمكن الانطلاق من مشاكل الخدمة العمومية، والتي تعبر في فحواها عن نتائج انتشار الفساد داخل الاجهزة المكلفة باشباع حاجات المواطنين من الخدمات، حيث يواجه المواطن في المؤسسات الخدمية مشاكل كثيرة منها: الروتين القاتل وتعقيدات الاجراءات الادارية مما يضفي على الخدمة طابع التأخير في انجاز المعاملات، وتدني مستوى العاملين بسبب ضعف مستواهم العلمي، وقلة الخبرة والتجربة في ميدان العمل الاداري، ونقص الاجهزة والمعدات الخاصة بالخدمة العامة، اي ضعف التجهيز، وعدم التكيف مع التغيير مما ولد فجوة تقنية قاتلة أضرت بالخدمة العامة، وشيوع ظاهرة شخصنة القطاع العام، والتلاعب بالدرجات الوظيفية واستغلال الموارد المالية والتجهيزات الادارية للأغراض الشخصية، دون خدمة الصالح العام، وشيوع ظاهرة العشوائية و اللأانتظام داخل مؤسسات الخدمة العامة بسبب احتكار العمل الاداري من قبل التقليديين، واستفحال ظاهرة الرشوة، والعلاقات المصلحية المتبادلة بين الموظف والمواطن، وضعف الراي العام والإعلام مما زاد من التماهي والانغلاق وعدم قبول الحوار بين المؤسسات الخدمية والزبائن، ورفض

التغيير والتجديد من قبل الموظفين القدامى وبالتالي اضطرهاد المبدعين والمبتكرين وأنصار التغيير الاداري الباحثين عن النوعية والجودة.

المبحث الثاني

الحكومة الرشيدة: الماهية والمقاييس الاساسية

نبدأ مبحثنا بجملة من التساؤلات منها: ماذا نعني بالحكومة والحكومة الرشيدة؟ وما الذي يقدّمه مبدأ الحكومة الرشيدة في مجالات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية؟ وأخيراً، ما هي الكيفية التي يُقاس بها مدى تطبيق الدول لمبادئ الحكومة الرشيدة؟ وما هي القطاعات التي تشارك في التطبيق الأمثل للحكومة الرشيدة؟ سوف أحاول في هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، وفي النهاية سوف يكون هناك استعراض للتوصيات التي تدعم تطبيق الحكومة الرشيدة.

المطلب الاول

ماهية الحكومة

أولاً: **الحكومة الرشيدة**: جاءت في اللغة العربية كلمة الحكمانية أو الحكومة لتعني أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم والتفقه، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ((ولقد آتينا لقمان الحكمة))^(١). كما تدل كلمة الحُكم على العدل^(٢). وهنا لا بد من الإشارة الى مسميات جودة الحكم التي جاءت بدلالات كثيرة نذكر منها: "الحكم الرشيد" و"الحكمانية"^(٣).

^١ - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، بيروت: العدد ٥٠٩، نوفمبر، ٢٠٠٤، ص ٤٢

^٢ - سورة لقمان، الآية .

^٣ - Tim Plumptre & John Graham, Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives. Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩. p.٢.

و "الحاكمية"،^(١) و "الحوكمة"،^(٢) كلها مصطلحات مُعرّبة لكلمة " (Governance)"، وعلى الرغم من اختلاف المسميات، إلا أنها ترمز إلى معنى عام واحد، وهو: الطرق والأساليب التي تدار بها الشؤون العامة لدولة ما، لذلك فإن الحوكمة الرشيدة تتشابه مع حوكمة الشركات Corporate (Governance) في الدعوة إلى الشفافية والإفصاح، ولكن الحوكمة الرشيدة تشمل أداء الحكومة في إدارة شؤون الدولة، بالإضافة إلى الجهات المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة^(٣)، فعلى الرغم من انتشار استخدام مصطلح "الحوكمة" في السنوات الأخيرة في عدة مجالات كالاقتصاد والسياسة، إلا أنه لم يتبلور تعريف محدد للـ"حوكمة" على الرغم من الاتفاق على المبادئ المكوّنة له ويقوم المفهوم الأساسي للـ"حوكمة" على أساس تغيير الأوضاع نتيجة للتوسع الكبير في حجم المجتمعات، والتنوع الكبير في احتياجات الأفراد والمنظمات، الأمر الذي أدى إلى عجز الحكومات عن إدارة شؤون دولها بمفردها، لذلك كان لا بد من إشراك الجهات غير الحكومية مثل - القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح - في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فتعرف: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات

^١ -Corkery, Joan "Introductory Report", in Governance: concepts and applications, International Institute for Administrative Studies, Brussels, ١٩٩٩, p. ١٢.

^٢ -The World Bank, Governance and Development, The World Bank Publication, Washington, D.C. ١٩٩٢, p. ١.

^٣ - فوزي سامح ، مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥.

التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفاعلة لتحقيق خطط واهداف المؤسسة^(١).

ويتفق المعنيون مع هذا الطرح، ويُعرّفون الحوكمة بأنها: الطريقة التي يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسات العامة للدولة وتقديم الخدمات وتجاوز الفساد الاداري^(٢) أما البعض الآخر فيُعرّف الحوكمة بأنها: الطريقة التي تعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين والمُقيمين، وكيف يتم اتخاذ القرارات، وكيف يقيم اصحاب القرار. ^(٣)

أمّا الحوكمة الرشيدة، فتشمل العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية، مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة فضلاً عن تقييم المراتب المؤدية الى المراتب الأعلى في الادارة وتتضمن سلوك وانجازات المرؤوسين^(٤)، أما البنك الدولي فيرى أن الحوكمة هي مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معيّنة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي

^١ - *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability* (Washington DC: World Bank Group, ٢٠٠٣).

^٢ - ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، ١٩٩٧، ص٥.

^٣ - بلال حلف سكرانة، اخلاقيات العمل، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٣٢١.

^٤ - تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، البنك الدولي.

<http://siteresources.worldbank.org/intmena/>

إطار من الشفافية والمصداقية، بل تكون مسؤولة أمامهم وهو ما يجعل أي حكم حكماً رشيداً^(١).

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الحكم الرشيد يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة، كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون^(٢). ويُعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التفاعل البناء" بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الجيد، لذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يقدم سمات للحكم الرشيد منها:^(٣) (المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، التوجيه نحو بناء توافق للآراء، الإنصاف، الاجماع والموافقة، المساواة والاشتمال، الفعالية والكفاءة، المساءلة، والرؤية الاستراتيجية)، فمن طبق مبادئها الخمس عشر حقق تقدم اداري ونمو في الامن الانساني. وهذه السمات يجب أن يؤخذ بها بشكل متزامن ومتوازي لكي تُحقق الهدف الاستراتيجي وهو تعزيز التفاعل بين الادارة السياسية والادارة الخدمية ومنظمات المجتمع المدني لتلبية متطلبات المواطن^(٤).

من التعريفات السابقة، يمكننا القول أن الحوكمة الرشيدة (الحكمانية) هي: عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة، فكما أن كل الجهات تشارك في رسم

^١ – The World Bank, Governance And Development. op.cit. p.١

^٢ –United Nations Development Programme (UNDP), Governance for Sustainable Human Development, A UNDP Policy Document, N.Y. N.Y. ١٩٩٧. p. ٣.

^٣ –UNDP, Governance and Sustainable Human Development, UNDP, N.Y. ١٩٩٧, p. ٤

^٤ –UNDP, Governance for Sustainable Human Development, A UNDP Policy Document, UNDP, N.Y. U.S.A., ١٩٩٧, p. ٦.

سياسات الدولة وإدارة شؤونها والرقابة والمحاسبة في ظل الحوكمة الرشيدة، فإن للحكومة دوراً إضافياً يتمثل بأداء دور مهم في التنسيق بين مختلف الجهات، بالإضافة إلى دورها التنفيذي في تنفيذ الأحكام القضائية وما شابه، لذلك فإن الحوكمة الرشيدة تُساهم في فعالية البرامج المقدمة إلى المواطن عن طريق مشاركة في اتخاذ القرارات، فضلاً عن الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة، ويساهم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدة كذلك في حماية حقوق الإنسان، ودعم مشاركة الأقليات في إدارة شؤون الدولة، والهدف هو تحفيز طاقات الأفراد، ويمكن القول، إنه في ظل نموذج الحوكمة الرشيدة يجب أن يكون خلال تمكينهم من تغيير حياتهم من خلال حكومة أفضل^(١).

من جهة أخرى يتعدى تأثير الحوكمة الرشيدة القطاع العام ليؤثر في أداء القطاع الخاص، حيث أن التشريعات وتنفيذ الأحكام تُطبق من قبل الحكومة، لذلك كلما كانت العملية الإدارية أكثر شفافية وأقل فساداً وسيادة القانون حاضرة بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في إعداد ومراقبة القوانين، كان القطاع الخاص أكثر فعالية وكفاءة، الأمر الذي يعزز دور القطاع الخاص في دعم النمو والتنمية الاقتصادية^(٢).

وطبقاً للبنك الدولي، فإن تأثير غياب الحكم الرشيد لا يقتصر فيه التأثير السلبي على أداء القطاع الحكومي، وإنما يصل هذا التأثير إلى القطاع الخاص، لأن إدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات

^١ - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣، ص ٢٣.

^٢ - احمد على خضر، الافصاح والشفافية كاحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٢.

تُحدّد بدورها وجود مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار^(١). ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على العلاقة بين اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة من قبل الحكومات وتحقيق التنمية البشرية. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك ارتباط لا ينفصم بين الحكم والتنمية البشرية^(٢).

فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتواصل من دون الحكم الرشيد، ولا يمكن أن يكون الحكم رشيداً ما لم يؤدّ إلى استدامة التنمية البشرية لذلك فإن جودة الخدمات الصحية، وارتفاع مستو التدريب والتعليم للأفراد، يعزز الحوكمة الرشيدة، وبالتالي يؤدي إلى تقليل الفساد، وتعزيز الشفافية، وزيادة كفاءة وفعالية الأداء الحكومي والقطاع الخاص، على حد سواء كونها تضع أسس وقواعد للتعامل بين صناعات القرار والمؤسسات والمواطن. ^(٣). أخيراً هناك عدة انتقادات لمبدأ الحوكمة الرشيدة وتطبيقاتها كما هو معتمد من قبل المنظمات الدولية كمعيار لقياس أداء الحكومات، هذه الانتقادات تنطلق من كون معايير الحوكمة الرشيدة المعتمدة من المنظمات الدولية لا تراعي الاختلافات السياسية والثقافية بين الدول، الأمر الذي يؤثر في دقة مقاييس جودة الحكم عند قياس هذه الجودة^(٤). في المقابل، استعرض تقرير للأمم المتحدة تلك الانتقادات، وخُص إلى أنه من الصعب وجود دولة تطبق الحوكمة الرشيدة بشكل مثالي، وإنما هناك اختلاف بين الدول في اعتماد تلك المبادئ وتطبيقها وفقاً للنظام

^١ - تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، ص ١٠.

^٢ - إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٥.

^٣ - Louise Frechette, Speech to the World Conference on Governance, Manila, May ٣١, ١٩٩٩, p. ٨.

^٤ Time Plumtre & John Graham, Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives, Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩. p. ٨

السياسي والاجتماعي لكل بلد لذلك، فإن المبادئ المعتمدة دولياً للحكومة الرشيدة هي مبادئ مرنة وتأخذ في الحسبان الاختلافات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لكل دولة^(١).

المطلب الثاني

مقاييس الحوكمة

إن وجود مقاييس للحكومة هو مطلب للإدارات السياسية والمنظمات الدولية، فالحكومات تستخدم مقاييس الحوكمة لتقييم أداء الحكومة، وتحديد أماكن الخلل التي تحتاج إلى تطوير، في المقابل فإن المنظمات الدولية تستفيد من تلك المقاييس في تحديد نوع المساعدات اللازمة وحجمها لكل دولة، ووفقاً للفريق الأول فإن ذوو الشأن والباحثين يُركِّزون على أثر الحوكمة في التنمية، وهم بذلك يحتاجون إلى مقاييس جودة الحكم لاتخاذ قرارات وإجراء تحليلات^(٢).

ووفقاً لمعهد البنك الدولي، فإن هناك أكثر من ١٤٠ مقياساً لمؤشرات

الحكومة استخدمت منذ عام ٢٠٠٦^(٣)، ومن هذه المؤشرات العالمية للحكومة (WGI)، ومؤشر الفساد العالمي (IT) وهذا الكم الهائل من المقاييس يوضح حجم الطلب على تحجيم الفساد، وأهمية وجود مقاييس للحكم الرشيد، بالإضافة

^١ -«What is Governance?», United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP) (٢٠٠٩), <<http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.pdf>>.

^٢ - مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٨٣.

^٣ «Governance Data: Web-Interactive Inventory of Datasets and Empirical Tools», World Bank Institute (٢٠١١) (Washington) (٢٠٠٦), <<http://web.worldbank.org/wbsite/external/wbi/extwbigovantcor/0,,contentmdk:20673879~m-enupk:1742423~pagepk:64168445~pipk:64168309~thesitepk:1740530,00.html>>.

إلى أن هذه المقاييس لمستوى الحكم الرشيد على مستوى الدول تساعد الجهات التشريعية ومتخذي القرارات في إصدار تشريعات واتخاذ قرارات ذات جودة عالية^(١). ووفقاً للفريق الثالث فإن لمؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة أهمية كبيرة في التأثير في المخرجات الاستراتيجية الدول بالأخص السياسية والاقتصادية منها، وهم يؤكدون أن عدداً كبيراً ومتزايداً من الأعمال التجارية الدولية والقرارات السياسية تعتمد بشكل مباشر على تلك المؤشرات، بالإضافة إلى أن هناك قدراً كبيراً من التحليلات التي تؤثر في التصور العام، وتتأثر كذلك بتلك المؤشرات^(٢). على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحوكمة، إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة المقياس ودقته وشموليته، وهناك كذلك مؤشرات لها قبول أكبر، واستخدام أكثر، ومصداقية أعلى من باقي المؤشرات من قبل المستخدمين، وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة^(٣)، وهي أحد منتجات البنك الدولي، وقد عدّه كثير من الخبراء والمستخدمين لمؤشرات قياس جودة الحكم كـ ((أكثر مؤشرات قياس الحوكمة

^١ –Christiane Arndt and Charles Oman, «Uses and Abuses of Governance Indicators,» Development Centre Studies, OECD Publishing (Paris) (٢٠٠٦), p. ١٣, <http://www.worldbank.org/ieg/governance/oman_arndt_paper.pdf>.

^٢ –«Governance Data: Web-Interactive Inventory of Datasets and Empirical Tools,» World Bank Institute (Washington) (٢٠٠٦), <<http://web.worldbank.org/wbsite/external/wbi/extwbigovantcor/0,,contentmdk:20673879~menupk:1742423~pagepk:64168445~pipk:64168309~thesitepk:1740530,000.html>>.

^٣ –Christiane Arndt and Charles Oman, «Uses and Abuses of Governance Indicators,» Development Centre Studies, OECD Publishing (Paris) (٢٠٠٦), p. ١٣, <http://www.worldbank.org/ieg/governance/oman_arndt_paper.pdf>.

شمولية^(١))، ووفقاً للبنك الدولي فإن المؤشرات العالمية للحوكمة قُدمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم، وليس كبديل للمقاييس الأخرى، حيث أن المؤشرات العالمية للحوكمة تستخدم نتائج المؤشرات الأخرى، في بناء مؤشرات شاملة لقياس جودة الحكم.^(٢) تتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من مجموعة من مؤشرات. وكل مؤشر يقيس موضوعاً من مواضيع الحوكمة، وهذه المؤشرات هي:^(٣)

^١ –De Ferranti [et al.], *How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action*, Laura Langbein and Stephene Knack, «The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None?», *Journal of Development Studies*, vol. ٤٦, no. ٢ (٢٠١٠), pp. ٣٥٠-٣٧٠, and Thomas, «What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?».

^٢ –Arndt and Oman, *Ibid.*, p. ٢٨.

^٣ –Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, «Governance Matters ٢٠٠٩: Learning From Over a Decade of the Worldwide Governance Indicators», World Bank (٢٠٠٩), <<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>>.

وتلك المفاهيم تجعل من المؤشرات العالمية للحكومة واحدة من أفضل

| | | | | | | | |
|---------------------------------|----------------------|---------------------|-----------------------|--------------------|---------------------------|----------------------------|---------------------|
| حيادية واستقلالية الإدارة | الكفاءة الإدارية | الشفافية | سيادة القانون | لانفتاح السياسي | احترام حقوق الإنسان | الانتخابات الديموقراطية | الشرعية المؤسسية |
| | المشاركة السياسية | التسامح والعدالة | المساءلة والمحاسبة | غياب الفساد | إعلام مستقل | استقلالية القضاء | الإنفاق الرشيد |

مقاييس جودة الحكم التي تتكون من مقياس واحد للحكومة، تحتوي المؤشرات المتاحة: أولاً مقارنة بالمقاييس الأخرى العالمية للحكومة على ستة مؤشرات، وكل مؤشر يركز على قياس موضوع من مواضيع الحكومة^(١)، وثانياً، تم بناء كل مؤشر من المؤشرات العالمية للحكومة باستخدام (٣١) مصدراً للبيانات، و(٤٤١) متغيراً، الأمر الذي يظفي مزيداً من الشمولية على المؤشرات، فضلاً عن أن المؤشرات تغطي (٢١٣) دولة وإقليماً، الأمر الذي يجعل المؤشرات العالمية للحكومة المقياس الوحيد المتاح الذي يشمل كل الدول والأقاليم الأعضاء في الأمم المتحدة^(٢)، ويتم إصدار المؤشرات العالمية للحكومة بشكل سنوي اعتباراً من عام ٢٠٠٤، بينما تم إصدار مؤشرات كل سنتين اعتباراً من أول نسخة في عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٣.

^١ -Arndt and Oman, Ibid.

^٢ -Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, Ibid., and Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues,» World Bank Policy Research, Working Paper no, (٢٠١٠), ٥٤٣٠.

أخيراً، فإن المصادقية والدقة اللتين تتميز بهما المؤشرات العالمية للحكومة مقارنة ببقية مؤشرات الحكومة، جعل المؤشرات العالمية للحكومة تُستخدم كمقياس لجودة الحكم الذي يعتمد عليه في رسم السياسات واتخاذ القرارات من قبل المنظمات الدولية والحكومات^(١).

وتم وضع نتائج المؤشرات في مقياس لترتيب الدول (الترتيب المئوي بين دول العالم) من صفر (الأقل) إلى ١٠٠ (الأعلى)، بالإضافة إلى أن المؤشرات العالمية للحكومة تستخدم التوزيع النسبي للدول، بمعنى وجود ست فئات (٠ - ١٠%)، (١٠ - ٢٥%)، (٢٥ - ٥٠%)، (٥٠ - ٧٥%)، (٧٥ - ٩٠%)، (٩٠ - ١٠٠%)، ويوضح هذا المقياس ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم، كما يتم عرض نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة كذلك في مدى (الأقل) بين (٢٠,٥% - الأعلى) و (٢٠,٥% +)، وهذا التقسيم (تقدير جودة الحكم) يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة، ومن المهم التنبيه إلى أن تقديرات جودة الحكم هي أرقام تقديرية، لذلك هناك احتمال لنسبة من الخطأ في التقدير مقابل كل رقم، ومن توصيات المؤلفين للمؤشرات كذلك أن يتم استخدام كل مؤشر من مؤشرات جودة الحكم على حدة،

^١ - Arndt and Oman, Ibid., De Ferranti [et al.], *How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action*, Langbein and Knack, «The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None?»; Mimicopoulos, Kyj and Sormani, «Public Governance Indicators: A Literature Review,» and Thomas, «What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?».

بدلاً من دمج المؤشرات الستة في مؤشر واحد^(١)، فدون شك، التغيير الدولي وضع الادارات السياسية امام تحدي حقيقي هي الاستجابة للتغيير المعلوماتي^(٢). ومن تلك الادارات العامة التي تجاوزت مع التغيير هي على سبيل المثال:^(٣) الادارة العسكرية في باكستان ، والادارة الاقتصادية في فيتنام ، وحكمانية الحكومة الاصغر هي الحكومة الافضل كما في الخليج . والادارة السياسية في الولايات المتحدة الامريكية.^(٤) اما المؤسسات الخاصة التي تجاوزت مع الحوكمة هي : المؤسسات الانجلو-امريكية^(٥) . والمؤسسات الالمانية^(٦) .

^١ – Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical

Issues». Kaufmann and Kraay, Ibid.; Mehanna, Yousef Yazbeck and Leyla Saredine, «Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle?»; *Human Development Report ٢٠١٠: ٢٠th Anniversary Edition: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*, and «Beyond Economic Growth Student Book,» World Bank (٢٠٠٤), <<http://www.worldbank.org/depweb/english/beyond/global/glossary.html>>.

^٢ – United Nations, Governance For Sustainable Growth And Equity, Report of International Conference, UN, N.Y., ١٩٩٧. p. ١٦.

^٣ – Tim Pulumptre & John Graham, Op.Cit. pp. ١٦ – ١٨.

^٤ – John Carver, Boards That Make a Difference, Jossey-Bass, San Francisco, U.S.A. ١٩٩٠, P٣٢.

^٥ – John Carver, Boards That Make a Difference, Op. Cit. P٣٢.

^٦ – Saba, Orphans in the Storm: The Challenge of Corporate Governance in Transition Economy. In I. W. Liberman, et al (eds.), Between state and the market: Mass privatization and in Transition economies, The World Bank, Washington D.C. ١٩٩٧. pp. ١٢١-١٣٠.

والانموذج الهندي المختلط بين الانجلو-امريكي والالمانى.^(١) كما هذا الامر تعدى المؤسسات الخدمة العامة والخاصة الى المؤسسات غير الربحية كما في منظمات المجتمع المدني في كندا.^(٢) وبالتالي تحقيق الجودة السياسية.^(٣) في شقيها المركزية واللامركزية.^(٤) ولللامركزية انواع انواع منها:^(٥) المستقلة وشبه المستقلة، والتابعة، والخارجة عن هيكل الحكومة (التعاونيات، والشركات). والمحلية (البلديات، المقاطعات، الولايات، الكانتونات، الاحياء).^(٦) وهذا النوع موجود في السويد اذ لعبت الادارات المحلية المحلية دور فاعل في تحقيق الحكمانية.^(٧) وهنا يجب تحقيق اللامركزية لتحقيق الحكمانية.^(٨)

^١ -B. Yarram Raju, Corporate Governance: Models of Growth, Administrative Staff College of India (ASCI), Hyderabad, India, vol. ٢٧ (١ & ٢) March ١٩٩٨.P١٠٠.

^٢ -Mel Gill, Governance DO'S & DON'Ts, Institute on Governance, Ottawa < Canada, ٢٠٠١, p. ١٠٠.

^٣ -UNDP Discussion Paper (٢), Reconceptualising Governance, UNDP, N.Y. ١٩٩٧. pp. ١٨-٢٠.

^٤ -Robertson Work, How Decentralized Governance Can Enable Sustainable People -Centred Development, UNDP, MDGD, N.Y. ١٩٩٨. pp. ١-٣.

^٥ -Ibid, pp. ٤٨-٥٣.

^٦ UNDP Report, Local Governance UN, DDSMS and UNDP, Gothenburg, Sweden, ١٩٩٦, p. ١٠٠.

^٧ -Ibid, pp. ١٥-١٦..

^٨ -UNDP Report, Op.Cit, p. ٤٢.

المبحث الثالث

آليات تطبيق الادارة الالكترونية والحكم الرشيد

بداية، يعترض الباحث سؤال فحواه: ما هي الآليات تطبيق الادارة الالكترونية والحكم الرشيد في القضاء على الفساد في مؤسسات الخدمة العمومية؟ للجواب على هذا السؤال لا بد من عرض مزايا الادارة الالكترونية ومزايا الحكم الرشيد والتي يتم من خلالها القضاء على الفساد الاداري ومنها: الجودة في تقديم الخدمة، والشفافية، والسرعة في نقل الوثائق والمعاملات، وتبسيط الاجراءات، وقلّة التكلفة المالية، وتسريع الاجاز للمعاملات، وتوفير الجهد، وتوفير الوقت، وتقليل الكادر الوظيفي والاداري، والمصداقية، ودقة البيانات والمعلومات، والتقييم الذكي لأداء الوظيفي، والتطوير المجتمعي لاستخدام تقنية الحاسب الالكتروني وتطبيقات الهواتف النقالة، وتقليص المباني وتوفير اموال التجهيز والتخلص من البطالة المقنعة (مؤسسات الموظفين)، والحد من المحسوبة والمنسوبة وتقليل الرشوة والعشوائية والمزاجية في التعامل مع الزبائن، ووفرة المعلومات على مدار الساعة، وقلّة الانتفاع الذاتي، وصول راي الزبائن الى المؤسسات عن طريق الاستطلاع والتعليق الالكتروني، والمراقبة والمتابعة الالكترونية والصورية للإداريين والمنظمين والمراجعين، والتعرف على آليات الادارة الالكترونية^(١).

^١ - حسن نافعة ، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص٤٣.

المطلب الاول

آليات الادارة الالكترونية

قبل مواصلة الدعم الرأسي الى تحقيق التغيير الإلكتروني، وبناء منظومة استراتيجية الإلكترونية شاملة، يفترض إصدار قرار من قبل الادارة السياسية يقضي بتغيير جميع الادارات المؤسساتية الى إدارات ذكية تتضمن المعاملات الخاصة بالسفر والحجز وغيره، إلى خدمات سفريات إلكترونية بشكل موحد على مستوى الدولة، وذلك للحد من البيروقراطية، ومن ثمّ البدء بتغيير جميع الادارات المؤسساتية لدرجة تظاهي الخدمة الإلكترونية للقطاع الخاص وتقدمه، ومن أهم تلك الادارات المطلوب تغييرها إلكترونياً كالاتي:

أولاً: خدمة البوابة الإلكترونية للادارة السياسية: تتيح هذه البوابة الإلكترونية إمكانية التواصل السهل بين الادارة والمواطن، وهذا يتطلب تطبيق للخدمات الإلكترونية في مجالات كثيرة منها على سبيل المثال : (الاحوال المدنية، التنقل والهجرة، الرعاية والصحة، الضرائب)، وتتميز بالاتي:

أ- **بطاقة الفئات:** يعتمد تصنيف الروابط في المواقع على نظام البطاقات، إذ تحتوي البوابة على أربع بطاقات: (قطاع الأعمال، موظفي الادارة السياسية، التعاملات بين الدوائر الرسمية)، غير ان البطاقة الاولى التي تظهر عند دخول البوابة هي بطاقة المواطن، وهذا يدل على الاستهداف الدقيق للمواطنين، وفق برنامج الادارة الإلكترونية، وانسجاماً مع المبادئ العامة للادارة، وتناغماً مع مبدأ الادارة الإلكترونية: (المواطن أولاً).

ب- **فهرس مؤسسات الادارة السياسية:** يمتاز هذا الجزء من البوابة بالثبات في كافة صفحات بطاقات البوابة، فهو يعرض فهرس كامل لكل المؤسسات الادارة السياسية، بما فيها السفارات، ويراعي الترتيب الأبجدي أو التخصص الوظيفي والموقع الجغرافي عند استعراض مواقع هذه

المؤسسات، فلا يجد المواطن عناءً في الوصول الى إدارة المؤسسة المطلوبة.

ت- **اعتماد المرشد والمدرّب:** يعتبر هذا الأسلوب أفضل مواصفات البوابة، فلتسهيل المعاملات نجد تقسيمها ميسراً للجراءات، يتم الانتقال بينها خطوة خطوة، مع إرفاق هذا التقسيم مع بعض متفاعلين، يقوم بدور المدرّب الالكتروني، فهذه الخدمة يجدها المتصفح في قسم التوظيف الالكتروني، الذي تعرضه البوابة، والذي يمكن من خلاله الاطلاع ، أو إيجاد مئات الوظائف.

ث- **مساهمات المواطنين:** أن يراد فتح المجال أمامه في البوابة الالكترونية لتقديم اقتراحاته، بهدف تعزيز مستوى البوابة بالمعلومات والبيانات المفيدة، وإتاحة المشاركة الفورية للمواطن، إذ تقدم البوابة الالكترونية إمكانية الاضافة والتعديل والتغيير في المحتوى، من خلال وصلة خاصة على الصفحة الرئيسية، وتشجيع المساهمة المجتمعية في البوابة الالكترونية، وهنا نجد العناوين الالكترونية والحسابات والأرقام للهواتف النقالة، ومواقع الدوائر، والكوادر العاملة بها وعناوينهم وطرق الاتصال بهم والتواصل معهم، فهي تخفض التكلفة الى ٧٠%، بمعنى التكلفة تكون ٣٠% و ٧٠% إيدار من الميزانية العادية وهذا ربح هائل بسبب تطبيق الادارة الالكترونية، وتقل نسبة الخطأ وفقدان المعاملات لتصل لنسبة ١٠% وترتفع نسبة الانجاز الى ٩٠%.

ثانياً: الخدمات الالكترونية المرورية: ومن أهم تلك الخدمات الالكترونية هي:

أ- **تجديد رخص قيادة المركبات:** إذ يتم التجديد حسب تاريخ عيد الميلاد، من اول يوم ولمدة شهر بعد عيد الميلاد، وفي حال التأخير يدفع المواطن غرامات مالية بالاضافة الى رسوم الخدمة العامة، وإذا لم تجدد خلال المدة المحددة تنتهي صلاحية الرخصة، ومع انتهاء الصلاحية يحق للشخص

إعادة إصدار رخصة دون إعادة إجراءات ما قبل إصدار الرخصة منتهية الصلاحية، أو يخضع للاختبار، كما يتم تعبئة النموذج الجديد، وتصحيح الأخطاء، ويتم دفع الرسوم عن طريق بطاقة الائتمان الإلكترونية.

ب- استخراج نسخة بدل تالف أو مفقود: يتم هذا الأمر عن طريق تقديم طلب الى المكاتب الإلكترونية المختصة بالتلف أو فقدان شرط أن تكون الرخصة غير منتهية الصلاحية ، وتتم تلك العملية على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل والمواصلات أو الدوائر المرورية في المحافظة التي نظمت فيها رخصة القيادة، إذ تتوفر أسماء مالكي السيارات ولوحاتها وأرقامها العلنية والسرية، وتعرض ضوابط وتعليمات الحيازة والوكالة والتحويل والتملك، لتلافي حالات التزوير.

ثالثاً: خدمة التقاعد والرعاية الصحية: ضمن آليات الارتقاء بالمواطن في ظل الإدارة الإلكترونية، نعرض خدمة أخرى هي فئة المتقاعدين، فللتمتع بكل الحقوق التقاعدية، يكون من خلال حسابات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم، أو من خلال المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية.

رابعاً: خدمة المحاكم الإلكترونية: تضطلع هذه المحاكم بتقديم خدمات الإلكترونية تعرض الاحكام والعقوبات والجرائم والأدلة والدوافع في كل الامور التي تتوقع ارتكاب جرائم فيها من أصغر جريمة الى أكبر جريمة، بمعنى اخر تفعيل المحاكم الإلكترونية التي تتكون من قاضي ومدعي ومحامي إلكترونيين وتقدم المعلومات عن الطريق المواقع الإلكترونية والهواتف الذكية.

خامساً : خدمة البحث عن الوظائف: إن تفعيل المواقع الإلكترونية للموارد البشرية بالتنسيق مع كل الوزارات والقطاعات إلكترونياً، يسمح هذا الأمر بمعرفة الدرجات الوظيفية الشاغرة وشروط شغلها.

ان تطبيق الادارة الالكترونية يؤدي إلى انخفاض التكاليف الادارية في جميع المؤسسات، فمثلا في وزارة الزراعة تسجل نسبة الفارق (٧٧.٩%) بين تكلفة الخدمة التقليدية والخدمة الالكترونية، وكذلك نظام التسوق الالكتروني يوفر فارق بين التسوق الالكتروني والتقليدي (٢٠%-١٠%)، فلو نجحت الادارة السياسية في تطبيق الادارة الالكترونية برسم استراتيجية إلكترونية شاملة.

هدفها خدمة المواطن، وبالشكل الذي ينهي الروتين، والتعقيدات الادارية، ويحقق الدقة في الخدمات، وكل هذا يتطلب تفعيل آليات الحكم الرشيد.

المطلب الثاني

آليات الحكم الرشيد

أدت المسارات المتشابهة لعولمة حقوق الإنسان والقيم السياسية النيوليبرالية عبر مختلف السياسات والقرارات والبرامج التي اتخذتها المنظومة الأممية بعد مؤتمر فيينا (١٩٩٣) إلى طرح عدد من المصطلحات الجديدة في العلوم السياسية، من أمثال الجودة السياسية، الهندسة السياسية، علم القياس السياسي Politicometrie الإيكولوجيا السياسية، علم الانتقال الديمقراطي Transitologie، الكوسموقراطية Cosmocratie والرشادة السياسية^(١).

فالجودة السياسية: هي نمط جديد للحكم ينطلق من حقوق المشاركة السياسية

بأشكالها الثلاثة:

الأول: يقوم على مشاركة سياسية دائمة تؤسس لهيكله حزبية تعددية لها دور التأطير السياسي للمجتمع، كما تلعب دور الرقيب في المعارضة داخل السلطات التشريعية

^١ - Clark, "Globalization and International Relations Theory", Oxford: Oxford University Press, ١٩٩٩, Pp. ٢٨-٣٠.

والتنفيذية، كما تتكون المشاركة السياسية الدائمة من مجتمع مدني فعال، مستقل سياسياً عن السلطة السياسية والأحزاب ويملك ذمة مالية خاصة تمكنه من المبادرة.

والثاني: فهو مرتبط بالمشاركة السياسية الدورية التي تقوم على حرية الترشح والمشاركة في انتخابات حرة، نزيهة، تعددية ومنظمة حسب منظومة انتخابية قانونية وإجرائية تحدد شروط الترشح والانتخاب ومدة العهدة و تضمن شفافيته وحرية ونزاهتها.

أما البعد الثالث للمشاركة السياسية: فهو البعد التمثيلي الذي يقوم على مركزية السلطة التشريعية في النظام السياسي، بدورها الرقابي ومحوريتها في التشريع ودورها الفعال في المساهمة في صناعة السياسات العامة وفي مراقبة السلطة التنفيذية، هذا على المستوى الوطني، أما على المستويين المحلي فتقوم المجالس التمثيلية المنتخبة بالمبادرة في صناعة سياسات التنمية المحلية بما يحقق الأولويات النفعية لسكان هذه المناطق مع احترام مبادئ المشاركة والعقلانية في التسيير.

ونتاجاً للمشاركة السياسية فنظام الجودة السياسية يعيد النظر في طبيعة النظام السياسي بتفضيل مركزية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، بإعادة النظر في مفهوم الحصانة وإعادة بناء فلسفة العقلانية، بإعادة بناء منطق القانون حسب فلسفة حقوق الإنسان، وإعادة محورة التنمية الوطنية حول أولويات تكاملية عمادها المحلي وليس الوطني لتحقيق تنمية إنسانية متوازنة، متكافئة ومستدامة، وهذا من شأنه أن يجعل من مشروعية النظام السياسي قائمة ليس على خطابات ولا رمزيات ولكن على مشاركة سياسية للمواطن من جهة و فعالية النظام السياسي من جهة أخرى.

فالجودة السياسية إذن هي حركة جامعة بين منطق المشروعية، وفلسفة التداول وعمليات الفعالية لبناء دولة الذكاء والرشادة، فيفترض أن معظم الجهات الادارية لها مواقع الالكترونية، والمواطنين الذين لديهم تواصل مع

الادارة السياسية عبر البريد الالكتروني وكذلك تواصل الموظفين مع الوزارات والمواطن يتصل بالبرلمانيين باستمرار، وتوفر الحكومة الخدمات عبر شبكة المعلومات الدولية، والمعلومات عبر سجلات عمليات التصويت للمشرعين، واعضاء البرلمان، وتمكين الناخبين من ابداء ملاحظاتهم على مشروعات القوانين، ومتابعة جلسات المساءلة في البرلمان، توفر عليهم معاناة الوقوف في صفوف الانتظار.

وهنا تتحقق الشفافية وتضغط الفساد الاداري لتحجمه، كما يفعل دور الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني، التي تعني بتوسيع المساحة وتضييق الخناق على الفساد بجميع الاشكال الممكنة، بل يمكن القول وبدون مبالغة، أن هذا الامر أصبح ثقافة مجتمع لا بد منها، ولا بد من تفعيل لجان النزاهة الخدمية الالكترونية، التي من واجبها بث جميع الجلسات البرلمانية الى المواطن، عبر الشبكات العنكبوتية، ويتم مناقشة الموازنة والدرجات الوظيفية، والقوانين والتعليمات واليات عملها، وما تقوم به من اعمال، ومن حق كل مواطن الاشتراك وابداء الراي والملاحظات، كذلك نشر بيانات تفصلية عن المسؤولين المنتخبين والمعينين أو أية شخصية مرموقة من الذين يؤدون عملاً حساساً، وكذلك الشخصيات العامة.

لقد حان الوقت لوضع حد لشخصنة الادارة، وإلغاء تبعيتها لمآرب كبار الموظفين، وأصحاب المصالح الذين يقومون بتوجيه مخرجاتها حفاظاً على امتيازاتهم ودفاعاً لتحقيق اغراضهم، وجعلها مصدر ثرائهم، ولعل هذا ما يستهدفه التغيير الالكتروني الذي يركز على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال كاداة يتم الارتقاء من خلالها بنمط المهام والانشطة التي تزاولها الادارة السياسية في اطار علاقتها بالمواطن.

ان الكشف عن ما تقوم به الادارات الخدمية على الشبكة المعلومات الدولية، كمحصلة للتغيير نحو الخدمة الالكترونية يضعها امام حتمية اصلاح خطتها وبرامجها وكل مخرجاتها، ويمنع امامها اي شكل من اشكال السرية

والتعظيم على ما تقوم به من مهام، مما يجسد الرقابة والمساءلة والمحاسبة الدورية على كل نشاط، والتي تحول دون تغلغل الفساد داخل الادارة العامة، كما يوفر التغيير الالكتروني وفرة مالية معتبرة، مقارنة بالشكل التقليدي من الخدمات. وهو ما يدخل ضمن ترشيد دائرة الخدمات العمومية والحد من ظاهرة الفساد المالي، باعتباره من اكبر قضايا الفساد التي تعاني منها المؤسسات الحكومية، ولهذا يهدف البحث لتحليل محتوى وقواعد و آليات الجودة السياسية باستخدام منهجية بنائيه قوامها المنطق التفكيكي- التركيبي^(١) والذي يبتعد عن مجرد تحليل المعنى في مقارنة^(٢) ، وتقوم الجودة السياسية على محتوى معرفي مركب بتركيزه على الحكم و التسيير في آن واحد وذلك إنطلاقاً من تعريف للمشروعية . يجمع بين بعد التوافق مع القيم الديمقراطية العالمية التي تنعكس في انتخابات حرة نزيهة تعددية ومنظمة من جهة، ومع وجود منطق حكم وتسيير يقوم على مبادئ العقلانية، المشاركة والشفافية والمحاسبة، فالمشروعية من هذا المنظور .

لا يجب النظر إليها كمجرد صفة معرفة بمدى قبول من يحكم من طرف المواطنين كما تطرحه نظريات علم النفس السياسي أو مجرد الاعتقاد بأحقية من يحكم بالنظر للتقاليد السياسية أو الخاصة الكاريزمية، بل التركيز أكثر على البعد العقلاني في الإختيار من خلال انتخاب أفضل المرشحين بحرية وحسب منطق القناعة بصلاحيه ونفعية ونجاعة البرامج الانتخابية، هذا بالإضافة إلى تنفيذ السلطة السياسية لوعودها الانتخابية بشكل يبقى على هذا القبول والرضا، لأن مشروعية النظام السياسي، حسب هذا المنطق: هي عملية

^١ - Michel Foucault : "The order of things: An archaeology of the Human Sciences", London: Sheridan-Smith, ١٩٧٠, p٦٧.

^٢ - Finley Carpenter: "The Skinner primer: Behind Freedom and dignity", New York: Free Press, ١٩٧٤, Pp. ٥٩-٧٢.

مستمرة بدايتها الانتخابات الديمقراطية وحركيتها تحددها مستويات الفعالية السياسية^(١). و بالإضافة لمنطق المشروعية، تقوم الجودة السياسية على ضرورة وجود مجتمع مدني فعلي وفعال يتمتع بإستقلالية الذمة المالية والقدرة على المبادرة الوظيفية في مجال تخصصي ليكون قناة معبرة عن مطالب وحاجات وتطلعات المجتمع، كما تشكل هذه الجمعيات آليات دعم وإيصال لهذه الهموم و الأولويات، فكلما كان التفاعل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني إيجابياً زادت احتمالات الفعالية السياسية خاصة أن للمجتمع المدني دور أساسي آخر، وهو المشاركة في عمليات فرض الشفافية والمحاسبة^(٢) في ظل وجود حق للإعلام مكفول دستورياً وقانونياً ومفعلاً واقعياً بوجود تعددية إعلامية بأبعدها: المكتوبة والسمعية والمرئية والالكترونية.

على أن تكون قادرة على أن تتحول من مجرد هيكلية إعلامية ذات وظيفة إخبارية إلى وظائف تكوين الرأي العام وتوجيهه، إضافة إلى وظيفة التحري لكشف التجاوز والتعسف والفساد للمساعدة على المحاسبة والتقويم في عمل السلطة السياسية ومؤسسات الدولة عموماً، فلا يمكن الحديث عن رشادة الحكم إلا بوجود هذا التفاعل الشفاف. والإضافة للشفافية السياسية للنظام السياسي، تقتضي منطق الجودة السياسية لتبني من يحكم لمناهج عقلنة المصاريف العمومية وترقية مفهوم الخدمة العامة بما يتوافق مع فهم توافقي لماهية الصالح العام لتمكين أغلب المواطنين بالانتفاع بأكبر قدر من الحاجات لأطول فترة ممكنة وبأقل تكلفة، إلا أن العقلانية السياسية تقتضي لأن تكون حركية فعلية في النظام السياسي أن يكون هناك عدد من العناصر التأسيسية، منها:

^١ -John Dunn: "Political obligation in its historical context", Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٨٠, p٣٤.

^٢ -Ernest Gellner: "Conditions for Liberty: Civil society and its rivals", London: Penguin books, ١٩٩٤, P.٢١١

- ١- نظام محاسبي وطني دقيق ومرن .
- ٢- نظام بيروقراطي فعال وناجع مركب وغير معقد، لأن التعقيد الوظيفي يخلق الجمود مما يقلل من فعالية النظام السياسي وهذا من شأنه أن يقلص من احتمالات العقلانية .
- ٣- تطوير آليات للتدقيق السياسي والإداري من أجل التقييم والتقويم في الخيارات السياسية والقرارية للنظام السياسي وعلى كل المستويات^(١) .
- ٤- نظام اتصالي تفاعلي شفاف وذو مصداقية لتقريب الإدارة من المواطن لتفعيل عمليات التغذية الاسترجاعية لتمكين المؤسسات السياسية الإدارية من تصحيح أخطائها للرفع من جودة أدائها السياسي، فمن خلال هذه المنطلقات، يمكن تعريف الجودة السياسية على أنها: فلسفة الديمقراطية للحكم والتسيير بالمشاركة، وبشفافية وأمانة للاداء الاستراتيجي للادارة السياسية، اي إنها التعبير العملياتي -المعلوماتي بمنطق الجودة السياسية الذي يشكل لب فلسفة ومنهجية الهندسة السياسية. لقدرتها على رسم وتوجيه وادارة المتطلبات السياسية للمجتمع.^(٢) وتحقيقاً لرسالة الادارة العليا.^(٣) ورسماً لاستراتيجية شاملة للبلاد.^(٤) وهذا افضل تعبير لحداثة الادارة

^١ -David Beetham: "Democracy and Human Rights", London: Polity Press, ١٩٩٩, pp.١٥١-١٦٩

^٢ -Broadbent Report, Building on Strength: Improving Governance and accountability in Canada's voluntary Sector, Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩. p. ٧.

^٣ -Plumptre, Tim & Graham, John, Governance in Transition: Issues and challenges for Canada, discussion Paper, Institute of Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩. p. ٧.

^٤ -Phillp Haid, Elder Marques & Jon Brown, R-focusing the lens: assessing the challenge of Youth Involvement in Public Policy, The Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩, p. ١.

السياسية وجودتها، اذ تحقق فائض للخدمة العامة تشبع متطلبات المواطن العصري.^(١) وهذا يفضي بطبيعة الحال الى التناسق والانسجام بين الحاكم والمحكوم واذائر والمُدار التي يُنشد من خلالها تحقيق الكفاية.^(٢) وابعاد البلاد عن الازمات والتهديدات والمخاطر التي تنذر بالفوضى او الفناء.^(٣) وهذا يعني سير الحكم الراشد بخط الجودة.^(٤) الذي يؤهله ليكون قادر على التحكم والسيطرة.^(٥) والافادة من القدرات المؤسساتية.^(٦) فالجودة السياسية انجاز بحد ذاتها.^(٧) كونها تحقق استجابة لمتطلبات المواطن في الجانب الاستراتيجي.^(٨)

^١ –UNDP Policy Document, Governance for Sustainable Human Development. op.cit. p. ٧.

^٢ –A UNDP Regional Report, The Shrinking State, N.Y. N.Y, ١٩٩٧. p. ٥

^٣ –Me Gill, Governance Do's & DON'Ts, Institute on Governance, Ottawa, Canada, ٢٠٠١.P.٧.

^٤ –Ambassador Ellen Margreth, Good Governance and Development Assistance from a Danish Perspective, Partnership for Governance, The Economic Institute of the World Bank (EDI), Washington, D.C. ١٩٩٦. p. ٥.

^٥ –James Gustave Speth, Governance for Sustainable Growth and Equity, Report of International conference, United Nations, N.Y. ١٩٩٧.

^٦ –G. Shabbir Cheema, Governance for Sustainable Growth And Equity, Report of International Conference, United Nations, N.Y., U.S.A., ١٩٩٧. p. ٢٠.

^٧ –Kofi Annan, Goernance For Sustainable Growth and Equity, Report of International Conference, United Nations, N.Y. ١٩٩٧. p. ٢٠.

^٨ –Joan, Corkery (ed.), Governance: Concepts and Applications, International Institute for Administrative Studies, Brussels, ١٩٩٩, p. ١٧٣.

الخاتمة

إن الادارة الالكترونية تقدم حلاً جزئياً لمشكلة الفساد الاداري، وبالتالي تحدّ من الفساد الاداري ولا تقضي عليه، اذ تقلل التعقيد البيروقراطي، فتحدّ من أعمال الرشوة والمحسوبية والمحاباة، والعلاقات الشخصية، كما تزيد من فرص الكشف عن الفساد من خلال عرض المعلومات والبيانات على شبكة الانترنت، والاحتفاظ بمعلومات مفصلة بشأن الصفقات المالية مما يمكن ملاحقة الفاسدين والمتورطين والمتواطئين معهم، كما يمكن القول بأن الاثار الايجابية لتطبيق الادارة الالكترونية ترشد نفقات الخدمة العامة، والسرعة والفعالية في تقديم الخدمات، والشفافية، والنزاهة، التي تضمنها تكنولوجيا المعلومات كألية لتقديم الخدمة، والتي تمثل بمجملها شروط تبنى على أساسها الخدمة العامة الرشيدة، وتقضي على ظاهرة الفساد التي تطل منظمة الخدمة العمومية.

وصفوة القول، إن الادارة الالكترونية تمثل نقلة نوعية، وتحول ايجابي في ادارة الدولة، لكن هذا التحول والارتقاء بمستوى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، وتعزيز الرقابة والمسؤولية في أجهزة الدولة والقضاء على الفساد الاداري لا يتحقق إلا بوجود الحكم الرشيد الذي يفعل الادارة الالكترونية، فالادارة الالكترونية والحكم الرشيد ركيزتا الجودة السياسية، واخيراً صحت فرضيتنا التي تنص على: (كلما طبقت الادارة الالكترونية قل الفساد الاداري وتحقق الحكم الرشيد).

النتائج :

- ١- الادارة الالكترونية تقلل من السلطة البروقراطية وتحد من الفساد الاداري.
- ٢- الادارة الالكترونية لا تتحقق إلا بالارادة السياسية والارادة السياسية رهن طبقة التكنوقراط.
- ٣- الادارة الالكترونية لا تتحقق الا بوجود الحكم الرشيد .
- ٤- الادارة الالكترونية والحكم الرشيد يحققان الجودة السياسية.

قائمة المصادر**❖ القرآن الكريم :**

١. سورة لقمان: الآية: ١٢ .

❖ الكتب العربية والمعربة:

١. أبو مغايز، يحي محمد، الحكومة الالكترونية: ثورة على العمل الإداري التقليدي، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤.
٢. احمد على خضر، الافصاح والشفافية كاحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠١٢.
٣. امير فرح يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١١.
٤. ايمان عبد المحسن، الحكومة الالكترونية مدخل متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٥. بلال حلف سكرانة، اخلاقيات العمل ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٦. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٣.
٧. سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح .ترجمة: فؤاد سروجي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
٨. صاموئيل هاننتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة:سمية فلو، منشورات دار الساقى، بيروت، ١٩٩٣.

٩. عادل رزق، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٠. عبد الفتاح بيومي مجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.
١١. عبد الفتاح حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٢. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية النظرية والتطبيق، دار الجامع الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٣. علاء عبد الرزاق محمد السالمي، و حسين عبد الرزاق محمد السالمي، شبكات الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
١٤. عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣.
١٥. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣.
١٦. فوزي سامح ، مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٧. مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٦.

❖ المجالات والدوريات:

١. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، بيروت: العدد ٥٠٩، نوفمبر، ٢٠٠٤.
٢. حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٩، نوفمبر، ٢٠٠٤.

٣. عيد فالح العدوانى، الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المؤسسي للجهاز الاداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت، مجلة النهضة، عدد ٤، اكتوبر، ٢٠٠٩.

٤. محمود عبد الفضيل، "الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٤٣، مارس، ١٩٩٩.

❖ الصحف :

١. قاسم حسن صالح، دوافع السلوك المنحرف للشخصية غير النزيهة، جريدة النهار، بغداد، عدد ٣٤ اشباط، ٢٠١٢.

❖ المؤتمرات والندوات:

١. جون د.سوليفان، البوصلة الاخلاقية للشركات ،ادوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الاعمال، واداب المهنة ،وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ، الدليل السابع.

٢. فاضل حمد سلمان ،اسباب الفساد الاداري، وزارة المالية، مركز التدريب المالي والمحاسبي، بغداد، ايار ٢٠٠٥.

٣. محمود عبد الفضيل، الفساد والحكم في البلاد العربية، ندوة فكرية، مرمر دراسات الوحدة العربية، بيروت، بالتعاون مع المعهد السويدي، الاسكندرية، ٢٠٠٥.

❖ التقارير

١. ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، ١٩٩٧.

٢. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الحد من الفساد والتفرقات التحكيمية للدولة، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٧ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨.

٤. تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة.
٥. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨ .

❖ الانترنت

١. ابن منظور، لسان العرب، موسوعة اللغة العربية، الموقع الالكتروني: http://www.kl28.com/lesanalarab_r.php
٢. تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، البنك الدولي. <http://siteresources.worldbank.org/intmena>.

The list of sources and references very English

❖ International publications and reports:

١. A UNDP Regional Report, The Shrinking State, N.Y. N.Y, ١٩٩٧.
٢. Ambassador Ellen Margreth, Good Governance and Development Assistance from a Danish Perspective, Partnership for Governance, The Economic Institute of the World Bank (EDI), Washington, D.C. ١٩٩٦.
٣. *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability* (Washington DC: World Bank Group, ٢٠٠٣.
٤. Corkery, Joan “Introductory Report”, in Governance: concepts and applications, International Institute for Administrative Studies, Brussels, ١٩٩٩.
٥. G. Shabbir Cheema, Governance for Sustainable Growth And Equity, Report of International Conference, United Nations, N.Y., U.S.A., ١٩٩٧.

٦. IMF, Corruption Around the World, IMF Working Paper, Washington, ١٩٩٨.
٧. James Gustave Speth, Governance for Sustainable Growth and Equity, Report of International conference, United Nations, N.Y. ١٩٩٧.
٨. Joan, Corkery (ed.), Governance: Concepts and Applications, International Institute for Administrative Studies, Brussels, ١٩٩٩.
٩. Kofi Annan, Governance For Sustainable Growth and Equity, Report of International Conference, United Nations, N.Y. ١٩٩٧.
١٠. Louise Frechette, Speech to the World Conference on Governance, Manila, May ٣١, ١٩٩٩, p٨.
١١. Robertson Work, How Decentralized Governance Can Enable Sustainable People –Centred Development, UNDP, MDGD, N.Y. ١٩٩٨.
١٢. The World Bank, Governance and Development, The World Bank Publication, Washington, D.C. ١٩٩٢.
١٣. UNDP Discussion Paper (٢), Reconceptualising Governance, UNDP, N.Y. ١٩٩٧.
١٤. UNDP Report, Local Governance UN, DDSMS and UNDP, Gothenburg, Sweden, ١٩٩٦.
١٥. UNDP, Governance for Sustainable Human Development, A UNDP Policy Document, UNDP, N.Y. U.S.A., ١٩٩٧.
١٦. United Nations Development Programme (UNDP), Governance for Sustainable Human Development, A UNDP Policy Document, N.Y. N.Y. ١٩٩٧.
١٧. United Nations, Governance For Sustainable Growth And Equity, Report of International Conference, UN, N.Y., ١٩٩٧.

❖ **Foreign books:**

١. Clark, "Globalization and International Relations Theory", Oxford: Oxford University Press, ١٩٩٩.
٢. David Beetham: "Democracy and Human Rights", London: Polity Press, ١٩٩٩.
٣. Ernest Gellner: "Conditions for Liberty: Civil society and its rivals", London: Penguin books, ١٩٩٤.
٤. Finley Carpenter: "The Skinner primer: Behind Freedom and dignity", New York: Free Press, ١٩٧٤.
٥. John Carver, Boards That Make a Difference, Jossey-Bass, San Francisco, U.S.A. ١٩٩٠.

٦. John Dunn: "Political obligation in its historical context", Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٨٠.
٧. Michel Foucault : "The order of things: An archaeology of the Human Sciences", London: Sheridan-Smith, ١٩٧٠.
٨. Saba, Orphans in the Storm: The Challenge of Corporate Governance in Transition Economy. In I. W. Liberman, et al (eds.), Between state and the market: Mass privatization and in Transition economies, The World Bank, Washington D.C. ١٩٩٧.

❖ Magazines and periodicals:

١. B. Yarram Raju, Corporate Governance: Models of Growth, Administrative Staff College of India (ASCI), Hyderabad, India, vol. ٢٧ (١ & ٢) March ١٩٩٨.
٢. De Ferranti [et al.], *How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action*; Laura Langbein and Stephene Knack, «The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None?», *Journal of Development Studies*, vol. ٤٦, no. ٢, ٢٠١٠.

❖ Research:

١. Arndt and Oman, Ibid., De Ferranti [et al.], *How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action*; Langbein and Knack, «The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None?»; Mimicopoulos, Kyj and Sormani, «Public Governance Indicators: A Literature Review», and Thomas, «What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?», ٢٠١٠..
٢. Broadbent Report, Building on Strength: Improving Governance and accountability in Canada's voluntary Sector, Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩.
٣. interest, "key to containing corruption". TI working paper, Berlin/London, ٠٣ December ١٩٩٨.
٤. Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, Ibid., and Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues», World Bank Policy Research, Working Paper no, ٢٠١٠.

٥. Mel Gill, Governance DO'S & DON'Ts, Institute on Governance, Ottawa و Canada, ٢٠٠١.
٦. Phillip Haid, Elder Marques & Jon Brown, R-focusing the lens: assessing the challenge of Youth Involvement in Public Policy, The Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩.
٧. Plumptre, Tim & Graham, John, Governance in Transition: Issues and challenges for Canada, discussion Paper, Institute of Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩.
٨. Tim Plumptre & John Graham, Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives. Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩.
٩. Time Plumptre & John Graham, Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives, Institute on Governance, Ottawa, Canada, ١٩٩٩.

❖ Internet:

١. «Governance Data: Web-Interactive Inventory of Datasets and Empirical Tools,» World Bank Institute ,٢١, Washington ,٢٠٠٦: <<http://web.worldbank.org/wbsite/external/wbi/extwbigovantcor/٠,,contentmdk:٢٠٦٧٣٨٧٩~menupk:١٧٤٢٤٢٣~pagepk:٦٤١٦٨٤٤٥~pipk:٦٤١٦٨٣٠٩~thesitepk:١٧٤٠٥٣٠,٠٠.html>>.
٢. «What is Governance?,» United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP) ,٢٠٠٩: <<http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.pdf>>.
٣. Christiane Arndt and Charles Oman, «Uses and Abuses of Governance Indicators,» Development Centre Studies, OECD Publishing (Paris) (٢٠٠٦): <http://www.worldbank.org/ieg/governance/oman_arndt_paper.pdf>.
٤. Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, «Governance Matters ٢٠٠٩: Learning From Over a Decade of the Worldwide Governance Indicators,» World Bank (٢٠٠٩): <<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>>.
٥. Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues». Kaufmann and

Kraay, Ibid.; Mehanna, Yousef Yazbeck and Leyla Saredidine, «Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle?»; *Human Development Report ٢٠١٠: ٢٠th Anniversary Edition: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*, and «Beyond Economic Growth Student Book,» World Bank (٢٠٠٤), <<http://www.worldbank.org/depweb/english/beyond/global/glossary.html>>.

الملخص:

تتمثل جودة الإدارة السياسية في بعدين عُدًا ركيزتين أساسيتين للتغيير البنّاء، الأولى: اعتمادية الإدارة الإلكترونية، والثانية: نوعية الحكم الرشيد، لذا فإنّ الدولة التي تسعى لتطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقق الحكم الرشيد هي ذات جودة سياسية عالية، والإدارة الإلكترونية تعني رقمنة الإدارة المؤسساتية استجابة للعصر الرقمي، وتطبيقاً لمبدأ: (اتصل ولا تنتقل) ، بمعنى أن إيجاد إدارة إلكترونية لتسيير المعاملات إلكترونياً متخذة أشكالاً ثلاثة: من المؤسسات إلى المؤسسات، من المؤسسات إلى المواطن، ومن المواطن إلى المؤسسات، وهدفها من ذلك هو نشر أكبر قدر من سلطة القانون (الشفافية، المحاسبة، المساءلة) التي تحقق سرعة الاستجابة (النزاهة) ، والتي تحفز بدورها بناء لمرتكزات الحكم الرشيد.

انطلاقاً من ذلك، سأحاول في ثنايا هذا البحث أن أسلط الضوء على دور الإدارة السياسية في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتحقيق الحكم الرشيد من خلال الحد من السلطة البيروقراطية ومكافحة الفساد الإداري وتثبيت القيم العقلانية للحكم، ومراقبة أداء القائمين على السلطة، وكيف استطاعت أن تجسد الإدارة السياسية هذه الأبعاد وتنسق بينها للتكيف والتغيير .

Abstract:

The quality of political administration assimilate in two dimensions considered as a two major pillars to make a positive change , the first pillar is : the reliability of electronic management, and the second: the quality of wise governance, then the state, which seeks to implement electronic management and achieve wise governance, is a high political quality, and electronic administration means digitizing institutional administration in response to the digital age, and applying the principle of (contact and do not move), meaning that finding the electronic administration to conduct transactions electronically taken three forms: from institutions to the institutions, from the institutions to the citizen, and from the citizen to the institutions, and its goal is to deploy the largest amount of the rule of law (transparency, accountability, quest) that achieve the speed of response (integrity), which motivate the building of the pillars of the wise governance.

Based on this, this paper attempts to shed light on the role of the political administration in the application of electronic management, and achieve wise governance through the reduction of bureaucratic power and combating administrative corruption and install rational values of the rule, and monitor the performance of the curators of the power, and how it has managed to embody the political administration of this dimensions and has coordinated between them to adapt and change.